أوضاع سوق البترول العالمية

أوضاع سوق البترول العالمية
الأزمات ونتائجها- وكيفية التعامل معها *

ظل سوق البترول طوال الفترة منذ دخول البترول فى التجارة الدولية وحتى أوائل السبعينات (أى ثلاثة أرباع القرن) سوقًا للمشترى، يتحكم فيه كارتل البترول العالمى وخاصة فى أهم مجالين وهما : تحديد السعر المعلن وتحديد معدلات الإنتاج ، وقد خاضت الدول المضيفة المصدرة للبترول معارك طويلة من أجل تصحيح الأوضاع التى صنعها الكارتل ، ولم تتمكن هذه الدول - حتى نهاية الستينات - أكثر من تثبيت أقدامها فى مواجهة الضغوط مع تحقيق زيادة طفيفة فى عائداتها البترولية ، عن طريق تنفيق الريع أو الإتاوة ، وإلغاء مسموحات التسويق ، وزيادة ضريبة الدخل على الشركات بالنسبة لبعض الدول المنتجة ، إلا أن عائد الحكومات المصدرة عن كل برميل يصدر ، ظل فى مستوى منخفض لا يتعدى الدولار الواحد .

ثم شهدت بداية السبعينات تغيرات جذرية ومتلاحقة فى العلاقات البترولية الدولية وفى سوق البترول العالمية ، لعل أ برزها نموًا تعاظم الوزن التفاوضى للدول المضيفة المنتجة .

وأدى ذلك إلى زيادات متعاقبة فى أسعار البترول ، كنتيجة لعدد من الاتفاقيات المتتالية ، اتفاقيتا طرابلس ، واتفاقية طهران ، واتفاقية شرقى المتوسط ، واتفاقية جنيف، والاتفاقية الجزائرية الفرنسية ، ودخلت الدولة المضيفة شريكة جنبًا إلى جنب مع شركات البترول العالمية فى تحديد المجالين الهامين السابق ذكرهما : معدلات الإنتاج والأسعار .

---

* بقلم المؤلف - مجلة البترول العدد الرابع ١٩٩٥ .

وتوجت أحداث أوائل السبعينات بحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، وبسببها وما ترتب عليها من آثار وقرارات ، توالت التغيرات الجذرية فى العلاقات البترولية الدولية، فقد رفعت أوبك أسعار البترول من نحو ثلاثة دولارات إلى ١١,٦٥ دولارًا للبرميل .

وقد أحدثت هذه الزيادة غير المسبوقة والمفاجئة والمربكة فى السعر ، والتى تقررت لأول مرة من طرف واحد ، ردود أفعال واسعة لدى الدول الصناعية المستوردة للبترول التى أطلقت عليها تعبير ثورة الأسعار (الأولى) أو " أزمة البترول " .

وسارعت الدول الصناعية بإعادة ترتيب أوراقها عقب هذه الزيادة باقتراح تقدم به هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة IEA فى فبراير ١٩٧٤ ، والتى قامت بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الطاقة للدول الصناعية المستوردة للبترول ، والتى ضمت كل أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD (فيما عدا فرنسا) ، وقد تجاوزت هذه السياسات سياسة الدولة الواحدة إلى سياسات مشتركة ، وذلك بالرغم من صعوبة إيجاد التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة مجموعة الدول الصناعية المستوردة للبترول .

وقد رددت الدول الصناعية أن الارتفاع الحاد فى أسعار البترول ، قد أدى إلى زيادة معدلات الركود التضخمى STAGFLATION ، والبطالة وتدهور موازين التجارة والمدفوعات واضطراب الأسواق المالية والنقدية العالمية .. إلخ .

ولكن الدول الصناعية أخذت تواجه مشاكلها بطريقة مخططة ومدروسة ، حيث اتخذت عدة اتجاهات وسارعت إلى زيادة أسعار صادراتها وخاصة إلى الدول المصدرة للبترول، وبنسبة تفوق معدل الزيادة فى أسعار وارداتها البترولية ، وتمكنت من تدبير العجز فى موازين مدفوعاتها البترولية عن طريق إعادة تدوير أرصدة الدول المصدرة للبترول واستطاعت امتصاص آثار الزيادة فى أسعار البترول ، والجدير بالملاحظة أن سياسات الدول الصناعية المستوردة كانت سياسات معروفة ومعلنة وأدوات تنفيذها كانت واضحة أمام الدول المصدرة ، وخاصة بالنسبة لسياسة تكوين المخزون الاستراتيجى.

وبعد وبسبب قيام الثورة الإيرانية ، ثم اشتعال الحرب بين إيران والعراق (حرب الخليج الأولى) اشتعلت " ثورة الأسعار الثانية " أو " أزمة البترول الثانية " ١٩٨٠/٧٩ ، وشهدت الأسواق زيادات حادة أخرى فى الأسعار ، إذ قفز السعر الرسمى لأوبك إلى ٣٤ دولارًا للبرميل ، وزاد السعر فى بعض صفقات السوق الحرة على الأربعين دولارًا للبرميل .

وكان من المتوقع أن تكون هذه الزيادة الحادة فى أسعار البترول زيادة مفاجئة ومربكة، إلا أن الدول الصناعية كانت قد استوعبت درس ثورة أسعار البترول الأولى، واستعدت للمتغيرات الجديدة فى سوق البترول العالمى بفضل تنسيق وتوحيد سياساتها من خلال السياسات الدولية للطاقة التى وضعتها ونفذتها الوكالة الدولية للطاقة فى مواجهه أوبك ، وتمكنت من تحويل موازين القوى فى سوق البترول العالمية لصالحها .

وأكبر دليل على ذلك ما جرى على ساحة سوق البترول العالمية والعلاقات البترولية الدولية منذ أوائل الثمانينات واستمر حتى الآن ، والهبوط المتتالى الشديد فى أسعار البترول، ولعل أكبر دليل على وحدة السياسة والهدف موقف بريطانيا والنرويج، وهما مصدران للبترول إلا أنهما عضوتان فى الوكالة الدولية للطاقة ، من عدم استقرار سوق البترول العالمية وتراجع الأسعار ، فهاتان الدولتان تصران على ترك تحديد هيكل الأسعار ومعدلات الإنتاج لقوى السوق ورفض أى تنسيق مع الدول المصدرة للبترول.

ويلاحظ أن سوق البترول العالمية ، طوال الفترة بين حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومطلع الثمانينات قد ظلت سوقًا للبائع ، ولكن منذ أوائل الثمانينات أخذ حجم الفائض فى هذه السوق يتزايد وساد هذه السوق التذبذب فى الأسعار والتراجع التدريجى فيها .

كما يلاحظ أنه حتى أوائل السبعينات كانت شركات البترول الدولية هى التى تدير وتقود وترسم العلاقات البترولية وهيكل الأسعار ومعدلات الإنتاج فى مواجهة حكومات الدول المضيفة ، ثم تحولت العلاقات البترولية الدولية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن وأصبحت علاقات مباشرة بين الدول الصناعية المستوردة والدول المصدرة بشكل منفرد أو بشكل جماعى من خلال التجمعات والتكتلات (أوبك ، أيبك، حوار الطاقة العالمى ... إلخ) .

لقد احتلت العلاقات المباشرة بين المستوردين والمصدرين المكانة التى كانت تحتلها العلاقات بين الحكومات المضيفة وبين شركات البترول العالمية ، وتوارى الدور الذى كانت تتولاه هذه الشركات وأصبحت أدوات تنفيذية لتحقيق سياسات الطاقة الدولية للدول الصناعية ولجمع المعلومات ، وتحققت فعلاً العلاقات المباشرة بين المصدرين والمستوردين ولكن بصورة تختلف تمامًا عن الصورة التى كانت تتطلع إليها الدول المضيفة فى السابق.

لقد انتهى عصر الطاقة الرخيصة مع اشتعال نيران حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وظهر

نمط جديد للعلاقات البترولية الدولية ، وأخذت الدول الصناعية تتدخل فى سوق الطاقة بطريقة مباشرة وبشكل مكثف لتوجيه أنماط استهلاك الطاقة على الأمدين القصير والبعيد ، وشمل ذلك حجم ونمط الاستهلاك وحجم الطلب على البترول المستورد ، ومصادره – من أوبك ومن خارجها – وقد انتهجت هذه الدول سياسة تهدف أساسًا إلى خفض اعتمادها على البترول المستورد بوجه عام وبترول أوبك بوجه خاص ، وشمل ذلك أيضًا فرض الضرائب على المنتجات البترولية ، ورفع أسعارها ، واتباع نظام السعرين أى فصل أسعار واردات الزيت الخام عن سعر المنتجات للمستهلك النهائى ، كما شمل المشاريع المشتركة والأبحاث لتطوير مصادر الطاقة البديلة ، وتطوير الوسائل التكنولوجية للحفاظ على الطاقة فى مختلف القطاعات الاقتصادية المستخدمة لها ، وبرمجة التطوير كمًّا وسعرًا ، وربط معدلات الطلب بمعدلات النمو الاقتصادى ، وربط كثافة استخدام الطاقة بالناتج القومى الإجمالى ، وترشيد استهلاك الطاقة ، واستخدام سياسة الضرائب لخفض معدلات الطلب على البترول ، وبذلك أمكن خفض معدلات طلب الدول الصناعية على البترول .

وقد أدى تراجع الطلب ، مع تزايد المخزون الاستراتيجى باطراد ، واستخدامه بالسحب منه بمعدلات كبيرة فى أوقات الذروة ، وتوقع ارتفاع الأسعار ، إلى الضغط بشدة واستمرار على أسعار الزيت الخام وإلى تراجع إنتاج أوبك وتراجع عائداتها .

وعلى الجانب الآخر جانب المصدرين ، وطوال السبعينات وحتى أوائل الثمانينات كانت قابلية الاستيعاب لدى الدول المصدرة للبترول كبيرة وبالنسبة لأوبك فقد أخذت فوائضها المالية تتناقص بل وصلت إلى وضع أصبح فيه معظم الدول المصدرة مدينًا ، هذا فضلاً عن تأثر دخوله كنتيجة لتغير أسعار صرف العملات .

ولم تنجح الدول المصدرة للبترول سواء أعضاء أوبك فيما بينهم أو بين أوبك وبين الدول المصدرة الأخرى من خارجها ، فى التوصل إلى سياسة مشتركة لضبط معدلات الإنتاج ، بما يحقق توازن العرض والطلب فى سوق البترول العالمى وبما يؤدى إلى بلوغ سعر عادل للبترول ، أو حتى بما يؤدى إلى إيقاف التدهور الحاد والسريع فى أسعار البترول .

لقد كانت الدخول الكبيرة فى عائدات الدول المصدرة للبترول سببًا فى إنفاقها بسرعة كبيرة وبطريقة غالبًا ماكانت غير مخططة أو مدروسة النتائج ، فقد سهلت الزيادات الكبيرة والحادة فى أسعار البترول فى ثورتى الأسعار الأولى والثانية وأسرعت بعمليات إنفاق فى مجالات متعددة ، تنمية فى مجالات استهلاكية عادة وإنفاق ضخم

متزايد من الصعب السيطرة عليه ، واتخذت الزيادات فى العائدات - فى جانب كبير منها - مسارات للإنفاق والاستثمارات فى الدول الصناعية ولصالح اقتصادياتها ، ومولت حروبًا كبدت مليارات الدولارات كان يمكنها أن تغل دخلاً يزيد على الدخل من صادرات البترول .

وحدث كل ذلك فى ظل غياب التنسيق بين المصدرين وفى ظل غياب سياسات اقتصادية واستثمارية وإنفاقية سليمة لدى الدول المصدرة للبترول ، ولاختيار أفضل الوسائل لحماية المصالح المشتركة بينها .

لقد اختل التوازن بين عرض البترول وطلبه العالميين وتزايد الفائض فى الأسواق و لم تنفذ السياسات والخطط التى وضعتها أوبك وخاصة فى مجال سقوف الإنتاج، وحصص الإنتاج والتنسيق والتعاون بينها وبين المصدرين من غير أعضائها ، وساعد على ذلك التناقض الحاد بين المصالح والسياسات والحروب وعدم القدرة على اتخاذ قرار جماعى أو وضع سياسة واستراتيجية لمعالجة قضايا هيكل التسعير، ومعدلات الإنتاج ومواجهة السياسات الدولية للطاقة التى وضعتها ونفذتها بنجاح منقطع النظير الدول الصناعية .

ومع منتصف الثمانينات حدثت حالة من الفوضى فى سوق البترول العالمى، وانهارت الأسعار واتهمت دول أوبك الخليجية المصدرين غير أعضاء أوبك بأنهم سبب انهيار السوق، وأقدمت على إغراق السوق بكميات ضخمة متزايدة من البترول معلنة " حرب الأسعار " ، ونبذت مبدأ التمسك والحفاظ على السعر الرسمى واستبدلته بمبدأ " نصيب عادل فى حجم سوق البترول العالمى" ، وفى عام ١٩٨٦ ارتطمت أسعار البترول بالقاع وبلغت مستوى متدنيًا وحلت " نكسة أسعار البترول " ، والحقيقة أن هذه النكسة لم تكن من صنع العالم الصناعى وحده بما اتبعه من سياسات ناجحة للطاقة وبما أدت إليه من نتائج ، كما لم تكن من صنع المصدرين من خارج أوبك ، وحدهم ، عندما مارسوا حقهم الطبيعى فى عرض إنتاجهم البترولى فى سوق حرة مفتوحة تخضع لقوانين العرض والطلب ، ولكن شارك فيها أيضا عدد من أعضاء أوبك وشارك فيها التناقض الحاد فى المصالح والسياسات ، وشارك فيها التمادى فى رفع الأسعار الرسمية دون التنبه لحقيقة وضع السوق وحقيقة موازنات الطاقة العالمية .

لقد ألحقت نكسة أسعار البترول أضرارًا فادحة ليس بالدول المصدرة للبترول فحسب، ولكن أيضًا بالدول الصناعية المستوردة للبترول ، فقد أضيرت صناعة البترول

العالمية وعمليات البحث عن البترول واكتشاف احتياطيات بترولية جديدة تعوض ما استخرج منها وتضيف إلى هذا الاحتياطى لمواجهة الاحتياجات العالمية المستقبلية ، وتراجعت عمليات تطوير بدائل الطاقة ، وتكنولوجيا التطوير وأضيرت الاستثمارات والصناعات الاقتصادية الغربية التى كانت عائدات الدول المصدرة للبترول مصدرًا أساسيًا لتمويلها ، وتوقفت الدول المدينة عن سداد أقساط ديونها وخدمة الدين إلى البنوك الغربية .. إلخ ، وهذا دفع كل أطراف علاقات البترول الدولية إلى العمل بجدية لاتخاذ كافة الوسائل لتحقيق الاستقرار فى سوق البترول العالمية وإيقاف تدهور أسعاره، وقد استعادت هذه السوق بعض الاستقرار واستعادت أسعاره بعض الارتفاع وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى قبيل الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، تاريخ الغزوة العراقية لأراضى الكويت واحتلالها .

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن قضايا وصراعات إقليمية ومحلية ومتغيرات ضخمة ترتبط بشكل أو بآخر بالبترول ، منها الحرب الأهلية فى لبنان واحتلال إسرائيل لجنوبه ، ومشاكل القرن الأفريقي والصومال وأثيوبيا، والحركة الانفصالية فى جنوب السودان ، والصحراء الكبرى والبوليساريو ، ومضيق هرمز ، وتوقف ضخ البترول العراقى عبر أنابيب البترول المارة بسوريا ، وعودة الملاحة فى قناة السويس ، وبناء وتشغيل خط أنابيب سوميد وخط الأنابيب الإسرائيلى، وحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية .

وقد جاءت حرب الخليج الثانية عقب أحداث هامة ترتبط أيضًا بالبترول بشكل مباشر أو غير مباشر فقد جاءت عقب التقارب الأمريكي السوفيتى وتزامنت مع بداية بروز دور كبير متوقع لأوروبا الغربية ، ومع وحدة الألمانيتين ، وبروز قوة اقتصادية لدول آسيوية أخذت تحتل مكانًا كبيرًا على خريطة العالم الاقتصادية ، وبعد تقارب عربى وعودة مصر إلى جامعة الدول العربية ، وعقب تجمعات وتكتلات عربية ، وعقب توقف قتال طويل استمر ثمانى سنوات بين العراق وإيران ، وبعد أن أوشكت أوبك ، فى أواخر يوليو ١٩٩٠ ، على أن تتخطى خلافاتها وتوحد كلمتها وترفع السعر الرسمى لبترولها من ١٨ إلى ٢١ دولارًا للبرميل وتتفق على الالتزام بسقف إنتاج وبحصص محددة لكل من أعضائها ، قفزت حرب الخليج الثانية بأسعار البترول إلى أرقام فلكية لم تتحقق حتى بعد ثورة الأسعار الثانية (١٩٨٠/٧٩) إذ فاقت مستوى الأربعين دولارًا للبرميل فى بعض الصفقات حتى بالنسبة لزيوت البترول البعيدة عن قلب الأحداث .

ولم يكن عامل الندرة أو المبررات الاقتصادية هو العامل المسبب للارتفاع والتذبذب الكبير فى السعر إبان الأزمة ولكن العوامل السياسية والشائعات والتوقعات كانت وراء الارتفاع الكبير والتذبذب فى السعر .

لم يطل عمر الارتفاع الحاد فى أسعار البترول خلال أزمة حرب الخليج الثانية والذى استمر حتى تحرير أراضى الكويت ، فقد أخذت الأسعار فى التراجع السريع عقب تحرير أراضى الكويت بل تدنت الأسعار فى شكلها الحقيقى وليس الأسمى إلى ما دون أسعار نكسة ١٩٨٦ فى حين كان البعض يتوقع لها أن ترتفع إلى مستويات فلكية تصل إلى المائة دولار للبرميل .

وطوال الفترة منذ انتهاء أزمة حرب الخليج الثانية وحتى الآن لم تصل أسعار البترول فى الأسواق العالمية إلى مستوى الأسعار الرسمية لأوبك حتى وقت أن كانت ١٨ دولارًا للبرميل أى إلى المستوى السائد قبل زيادتها إلى ٢١ دولارًا للبرميل .

وقد شهدت الفترة منذ تحرير أراضى الكويت وحتى الآن تزايد الحديث عن ربط الطاقة والبترول بمتطلبات وإجراءات منع التلوث وحماية البيئة وربط قضايا الطاقة بقضايا البيئة والتنمية الاقتصادية وفرض ضرائب الكربون والطاقة والجازولين ... إلخ ، وضرورة العمل على تطوير بدائل الطاقة التى كانت قد تراخت مع تراجع أسعار البترول منذ أوائل الثمانينات .

كانت المحصلة النهائية لأزمات البترول أو لثورات الأسعار فى صالح الدول الصناعية، فقد حققت الآن إمكانيات حصولها على البترول فى الحاضر والمستقبل المنظور بتكلفة اقتصادية فى حدها الأدنى الممكن مع ضمان تحقيق الأمن القومى فى انتظام إمداداتها وضمانها بما يحقق لها معدلات نمو اقتصادى عالية ، ولن يؤثر تراجع أسعار البترول فى اقتصادها كما حدث عقب أزمة ١٩٨٦ ، وذلك بتمسكها بفصل أسعار المنتجات البترولية للمستهلك النهائى عن أسعار الزيت الخام وبفرض ضرائب عالية على استهلاك المنتجات، أى أن حصيلة ارتفاع أسعار المنتجات والفرق بينها وبين أسعار وارداتها من الزيت الخام تعود حصيلته بالكامل إلى خزائن الدول الصناعية

أما عن تأثير أزمات الطاقة على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول وخاصة الدول العربية فيمكن تلخيصها فيمايلى :

تعاظم الدور الذى يقوم به قطاع البترول فى اقتصاديات هذه الدول، وتعاظمت سيطرته فى هذه الاقتصاديات ، فأصبح يشكل النسبة العظمى بل تكاد تكون النسبة الكلية من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات السلعية والإيرادات العامة ، وتضخمت

الأعراض التقليدية لما يسمى The Oil Syndrome ، النمو السريع فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والاستثمارات والواردات والإنفاق الحكومى والادخار ، مع زيادة حدة التضخم، وانخفاض قيمة العملات الوطنية فى عدد كبير من الدول المصدرة للبترول .

وكانت المحصلة النهائية لهذه التطورات هى الاعتماد على الإيرادات الخارجية لسلعة واحدة وهى البترول فى تمويل الإنفاق الحكومى والاستهلاك والاستيراد والاستثمار أى الاعتماد شبه الكامل على تصدير مادة أولية واحدة وهذا يشكل أولى مراحل التخلف.

وقد أدت وفرة عائدات البترول فى الدول المصدرة إلى عدم التجاء حكوماتها إلى فرض ضرائب أو إلى مراجعة السياسات الضريبية أو السعرية ، وأدى ذلك إلى وضع ضغوط شديدة على ميزانيات هذه الدول نتج عنها عجز يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلى وإن كانت الموارد الأجنبية ومختلف أنواع الادخار المحلى قد ساهمت فى تمويل قدر كبير من العجز ، وقامت البنوك فى هذه الدول بتمويل نسبة كبيرة من العجز ، مما أدى إلى النمو السريع فى عرض النقود وزيادة حدة الضغوط التضخمية فى اقتصاديات الدول المصدرة للبترول ، ولم يصاحب الوفرة فى موارد النقد الأجنبى تحسين فى الأوضاع الخارجية للدول المصدرة للبترول ، فقد ازدادت درجة اعتماد اقتصاديات هذه الدول على الصادرات والواردات السلعية والخدمية بدرجة كبيرة، فتضاعفت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى فيها وكذلك ارتفعت نسبة الواردات بدرجة مخيفة .

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع درجة انفتاح اقتصاديات الدول المصدرة على العالم الخارجى، وخاصة الدول الصناعية الغربية وتفاقم أزمة الديون الخارجية ، ولم تستطع الدول المصدرة للبترول استغلال الفرصة التى أتيحت لها خلال أوقات ارتفاع أسعار البترول على الوجه الأمثل ، ولم تكن الآثار التى نتجت عن رواج البترول فى اقتصاديات الدول المصدرة موافقة للتنمية الاقتصادية السليمة، وذلك على الرغم من الموارد المالية التى سمحت بتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى إلا أن الوفرة والرواج قد أجلا القيام بالتعديلات الضرورية لتكون القاعدة السليمة للنمو الاقتصادى الذاتى المستمر ، ويرجع ذلك إلى ما رتبته آلية تدفق إيرادات البترول فى اقتصاديات الدول المصدرة من خلال الإنفاق الحكومى من أنماط معينة للإنفاق ومن خصائص مميزة للدول المصدرة للبترول إذ أن ميزة هذا التدفق هى القدرة على تمويل الخطط والميزانيات وتحقيق أهداف النمو والتوزيع ، ولكن هناك عددًا من المساوئ المصاحبة لهذا التدفق، منها أن عائدات البترول وآليات إنفاقها تؤثر على السلوك والمواقف فى الدولة بشكل

قد يعوق التنمية الاقتصادية فهى تؤدى بالضرورة إلى تزايد الإنفاق خلال فترة ارتفاع أسعار البترول ،كما أن معوقات التنمية فى خلال هذه الفترة تعود عادة إلى اختلالات هيكلية ترتبط بطريقة تنفيذ برامج الإنفاق والنتيجة : تضخم - اختلال اقتصادى - اشتداد حدة التوتر الاجتماعى ، وفقدان الكثير من قيم المجتمع .

و لم تتحقق التنمية فى القطاعات الاقتصادية الأساسية (الصناعة - الزراعة) وذلك على الرغم من وفرة الموارد التى كان يمكنها تحقيق الكثير وتراجع إسهام هذين القطاعين فى الناتج المحلى الإجمالى مما أكد هذه الاختلالات الهيكلية فى اقتصاديات الدول المصدرة للبترول ، واعتمد النمو على القطاعات الخدمية وليس على القطاعات السلعية وهى القطاعات المنتجة فى الاقتصاد أى أن النمو كان شكليًا دون أن يكون حقيقيًا .

والآن من المناسب تناول الوسائل الكفيلة لمواجهة نتائج الأزمات البترولية :

١- أهمية استمرار الحوار العالمى للطاقة بين المصدرين (أوبك وأيبك) وبين المستوردين على أساس من المصلحة المشتركة والندية وبما يعود بالنفع على كافة أطراف سوق البترول العالمية وعلى الاقتصاد العالمى .

٢- التنسيق والتشاور وتبادل المعلومات بين المصدرين (أعضاء أوبك وغير الأعضاء) إذ أن الجميع فى قارب واحد وتعود أى مكاسب يمكن أن تتحقق على الطرفين .

٣- التزام واحترام كافة أعضاء أوبك بالقرارات والاتفاقيات التى تصدر عن المنظمة وخاصة فى مجال سقف الإنتاج وحصص كل عضو .

٤- أصبح من الضرورى أن تقوم أوبك بوضع الاستراتيجية الطويلة الأمد والتى كَثر وطال الحديث عنها .

٥- أن تقوم الدول المصدرة للبترول بدفع كل مراحل الصناعة البترولية دون قَصر الاعتماد على الإنتاج والصادرات فحسب ، بحيث تساهم كل مرحلة من مراحل هذه الصناعة مساهمة فعالة فى توليد الدخل البترولى .

٦- أن تعامل كل الدول المصدرة للبترول الثروة البترولية باعتبارها ثروة رأسمالية وليست عائدات ، وبحيث يستخدم دخل البترول فى إقامة وبناء مصادر جديدة للدخل القومى ، وبحيث تشمل هذه المصادر قطاعات اقتصادية متعددة ومناسبة كالزراعة والصناعة والخدمات ... إلخ .

٧- أن تقوم الدول المصدرة للبترول والتى يعتمد اقتصادها اعتمادًا كبيرًا على البترول بترشيد الإنفاق، مع توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية وأن تقوم هذه الدول بوضع الخطط المناسبة لمواجهة معدلات التضخم العالية وأن تقوم بخلق المزيد من فرص العمل .

٨- وضع استراتيجية طويلة الأمد تغطى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بحيث يكون للدول العربية البترولية مكانًا لائقًا على خريطة النظام العالمى الجديد ، وخاصة فى منطقة الخليج التى شاهدت أحداثًا ضخمة كان البترول حجر الزاوية فيها والمحرك الأساسى لها .

والجدير بالملاحظة أن حكومة مصر قد قامت فعلاً باتخاذ خطوات واسعة على طريق وضع سياسات للطاقة وإصلاح مسار الاقتصاد المصرى وبذلك احتل البترول المكان المناسب والسليم على خريطة الاقتصاد القومى المصرى .

تدنى أسعار البترول وأثره على متطلبات الاستثمار وتكامل صناعة البترول والغاز*

من الاستعراض السريع لموقف موارد الطاقة فى العالم تتضح أهمية الدور الذى يؤديه البترول والغاز فى حياة الإنسان ، وستظل اقتصاديات العالم لفترة طويلة خلال القرن القادم تعتمد على البترول كمصدر رئيسى للطاقة ، لذا يتحتم على صانعى القرار - حكومات ومستثمرين وشركات بترول - أن يتعاونوا فى تأمين إمدادات الطاقة لأجيالنا القادمة .

إن صناعة البترول فى سعيها الدائم لتحقيق أمثلية استغلال الموارد بأقل تكلفة تواجه تحديات عديدة : قلة الاستثمارات ، القيود البيئية ، نقص الخبرات المدربة، ونتناول هنا عددًا من خطط العمل لإيجاد حلول ناجحة وتصف فى النهاية بإيجاز تصورًا عن آفاق صناعة البترول فى المستقبل .

سيظل البترول والغاز لفترة طويلة قادمة يلعبان دورًا مؤثرًا وحيويًا ، كمصدرين رئيسين من مصادر الطاقة وتلك حقيقة نستنتجها من عرض موجز لموارد الطاقة العالمية على النحو التالى :

- يعتبر الفحم ، بجانب الأخشاب ، هوأقدم مصادر الطاقة الأحفورية ويساهم بحوالى ٢٧ ٪ من استهلاك العالم من الطاقة الأولية ، ومازال الفحم غير قادر على المنافسة مع الزيت والغاز من ناحية تكلفة الإنتاج كما أنه غير عملى للاستعمال فى الأغراض اليومية، بالإضافة إلى أن مستخدمى الفحم عليهم مواجهة المشاكل البيئية التى تنتج من عمليات التعدين والاستخدام ، ومن المتوقع أن لا يزيد نصيب الفحم فى إجمالى

* بقلم المؤلف - ترجمة عن مقال نشر بمجلة تكنولوجيا البترول الأمريكية (JPT) بتاريخ فبراير ١٩٩٦

استهلاك الطاقة العالمى ، بل قد ينخفض ، عما هو عليه الآن.

– تساهم مصادر الطاقة المائية بحوالى ٢,٥ ٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى، ويعتمد التوسع فى استخدام الطاقة المائية على حجم الإنفاق الاستثمارى على المشاريع الجديدة فى هذا المجال .

– تساهم الطاقة النووية بحوالى ٧ ٪ من الاستهلاك العالمى ، وهى تحتاج إلى تطوير التكنولوجيات الحالية وإيجاد تكنولوجيات جديدة لمواجهة المشاكل البيئية ومتطلبات الأمن الصناعى .

– تساهم مصادر الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بأقل من ١ ٪ من إجمالى استهلاك الطاقة العالمية ، ومازالت تلك المصادر نادرة وتحتاج إلى تطوير لإيجادحلول للمشاكل الفنية كى تستطيع منافسة الزيت والغاز ، وهى غير متاحة للاستخدام على نطاق صناعى أو اقتصادى .

– أما البترول والغاز فسيظلان المصدر الرئيسى للطاقة فى المستقبل المنظور ، إذ يمثلان حاليًا حوالى ٦٣ ٪ من استهلاك العالم من الطاقة الأولية ، وتعتبر احتياطيات الغاز أكثر انتشارًا على النطاق العالمى من احتياطيات النفط الحالية ، كما أن احتياطيات الغاز ظلت تنمو بمعدلات أسرع طوال العقدين الماضيين ، وإذا استمرت احتياطيات الغاز فى النمو بنفس المعدلات فإنها ستفوق احتياطيات النفط فى المستقبل القريب .

وعلى ضوء خريطة استهلاك الطاقة فى العالم والتى سبق الإشارة اليها ، يمكن القول أن البترول والغاز ، خلال المائة عام القادمة ، عليهما توفير القدر الرئيسى من الطاقة المطلوبة عالميًا والتى تستخدم فى النقل وتوليد الطاقة والصناعة وتوفير الكثير من فرص العمل .

ومن المتوقع أن يزيد الطلب العالمى على النفط بمعدل حوالى ٢ ٪ سنويًا ، وتزيد الطاقة الإنتاجية حاليًا عن الطلب بحوالى ٢ مليون برميل / يوم ، وسيظل العرض أكثر من الطلب حتى عام ٢٠٠٥ تقريبًا ، وبحلول عام ٢٠١٠ يمكن أن يزيد الطلب عن الإنتاج بحوالى ١١ مليون برميل / يوم .

ولقد شهدت صناعة النفط خلال المائة عام الماضية العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة التى جاءت بقدر ما أحدثته تلك الصناعة من تغيرات أثرت على الساحة العالمية ، ونستطيع القول أن التغيير هو رفيقنا فى صناعة البترول .

واليوم نجد أنه قد تم العثور على أغلب الاحتياطيات سهلة الاستكشاف فى المناطق

التى تم بذل جهدًا كبيرًا فيها ، ومع ذلك لازالت هناك فرص طيبة باقية ، وعلى صناعة البترول أن تفى باحتياجات الطاقة فى المستقبل، وأن تضيف احتياطيات جديدة، ولن تستطيع تحقيق ذلك دون اللجوء إلى تطبيق أحدث التقنيات وتكثيف عمليات الاستثمار فى البحث والتنقيب ، هذا بالإضافة إلى أهمية تأمين الإمداد بالطاقة لأجيالنا القادمة ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال محاولات جاهدة لرفع أسعار البترول ومواجهة ذلك التحدى الأعظم للتكيف مع تدنى الأسعار الحالية .

التحديات التى تواجه صناعة البترول :

سواء شئنا أم أبينا فإن أسعار البترول المتدنية ستظل رفيقنا فى مسيرتنا نحو القرن الحادى والعشرين ، وعلى صناعة البترول أن تؤمن توفير احتياجات الأجيال القادمة فى ظل هذه الأسعار المتدنية ، ومن ثم يجب أن نسعى من الآن لإيجاد سبل تمكن صناعة البترول من التكيف مع تدنى الأسعار وتقلبات أوضاع العمل .

علينا أن نعد خططنا لتتكيف مع هذه الأوضاع المتقلبة باستخدام كل مُبتكر وخلاق، ونضع سياساتنا بما يتماشى مع الوضع الاقتصادى الجديد لقهر التحديات الصعبة التى طرأت خلال العقد الماضى .

أو بعبارة أخرى ، يجب على صناعة البترول أن تتكيف مع العمل فى ظل تكنولوجيا باهظة التكاليف ، وأن تتوقع الحصول على اكتشافات أصغر حجمًا مما اعتادت عليها فى الماضى ، مما يفرض علينا استغلال الاكتشافات الصغيرة حيث أنها قد تضيف الكثير إذا اتبعنا الطرق العلمية السليمة .

وفى ظل جهود صناعة البترول المستمرة للتكيف مع أوضاع السوق المتقلبة لدعم القدرة على المنافسة ، فإن علينا مواجهة العديد من التحديات :

متطلبات الاستثمار المرتفعة :

تتجه صناعة البترول ، نتيجة لخفض الإنتاج وهبوط العائدات إلى تقليل الاستثمار فى المناطق الهامشية ذات الظروف البيئية الصعبة ، والعمل فى المناطق السهلة التى تدر عائدًا أكبر ، إذ أن استغلال الاكتشافات الجديدة التى تقع فى المناطق الصعبة يتطلب استثمارات أكبر ، فبالنسبة للغاز فإن عمليات استغلاله وتسويقه تعد أكثر تكلفة من مثيلاتها فى حالة البترول ، ويعتمد الاستثمار فى هذا المجال على أسعار الطاقة السائدة خاصة البترول، فعلى سبيل المثال ، سيرتفع الطلب العالمى على الغاز من ١٦٨٩

مليون طن مكافئ عام ١٩٩٠ إلى ٢٧٨٦ مليون طن مكافئ عام ٢٠٢٠ ، وهو يمثل زيادة بنسبة ٦٥ ٪ على مدى ٣٠ عامًا ، وسيظهر الطلب على ثلث هذه الاحتياجات بحلول عام ٢٠٠٠ ، ويمكن توفير هذا القدر من خلال مد العقود القائمة وتوسيع التسهيلات الحالية، والتى لا تتطلب استثمارات كبيرة نسبيًا ، أما باقى الاحتياجات فتتطلب استثمارات تتراوح بين ٦-١٣ مليار دولار لكل مشروع ، ومن ثم فإن الوفاء بهذه الاحتياجات سيتطلب حوالى (١٠٠٠) مليار دولار لمشروعات تنمية الغاز وإمداده ، يتم إنفاق معظمها بعد عام ٢٠٠٠ ، وبالطبع يعتمد قرار إنفاق هذه الاستثمارات الضخمة على العائد منها والذى يرتبط بالفرق بين تكلفة عمليات الإمداد بالغاز وقدرة أسواق الطاقة على دفع ثمن هذا الغاز وهو ما يرتبط بدوره بأسعار البترول السائدة .

لذلك فإن الأسعار المناسبة للبترول ستمكن شركات توزيع الغاز المحلية من دفع ثمن الغاز على الحدود وتسويقه محليًا بأسعار تنافس أسعار البترول ، فإذا أخذنا أوروبا على سبيل المثال ، نجد أن الأمر يتطلب سعرًا للبترول يتراوح بين ٢٥-٣٥ دولارًا / برميل ، وهو السعر المناسب لخلق عائد للغاز المباع بما يساوى تكلفة الإمداد بهذا الغاز ، والسؤال الآن هو ... كيف يمكن تحقيق هذه المشروعات فى ظل أسعار البترول المتدنية التى لا تتعدى ٢٠ دولارًا / برميل ؟ .

القيود البيئية :

وهى تؤثر على مستقبل عمليات الاستكشاف والإنتاج ، فهناك اتجاه لإلقاء اللوم على صناعة البترول باعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية ، ويمثل ذلك تحديًا خطيرًا بالنسبة لصناعة البترول ، وقد جرت العادة على اتخاذ احتياطات الأمان لحماية الإنسان من قوى الطبيعة ، واليوم يتطلب الأمر حماية الطبيعة من أنشطة الإنسان ، لذا أصبح تحليل المخاطر البيئية وتكلفة العمل عنصرًا رئيسيًا فى صناعة البترول المحلية والعالمية .

وتولى صناعة البترول اهتمامًا كبيرًا للمسائل البيئية ، فتبذل كافة الجهود لحماية البيئة والإنسان من مخاطر التلوث ، وتتبّع صناعة البترول فى هذا الصدد نفس الأسلوب العلمى الذى تتبعه فى عمليات الاستكشاف والإنتاج .

وقد بدأت الدول المنتجة فى فرض معايير بيئية مشددّة ولجأت إلى استخدام الخبرات المحلية والأجنبية لتنفيذ العمل بأسلوب يقلل من الآثار الضارة على البيئة ويحقق فاعلية أكثر وربحًا أكبر .

متطلبات العمالة :

أدى الهبوط الحاد فى أسعار البترول عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ إلى انخفاض عائدات شركات البترول ، ولمواجهة النقص الحاد فى رؤوس الأموال للاحتفاظ بالقدرة على المنافسة ، اتخذت الشركات العديد من الإجراءات لخفض تكاليف العمليات ، فبدأت فى تطبيق برامج مكثفة لإعادة الهيكلة مما أدى إلى نقص حاد فى القوى البشرية وترك الكثير من العمالة الفنية المدربة لصناعة البترول .

و لم يتم حتى الآن إعداد برامج لاستبدال هذه الخبرات حين تقتضى حاجة العمل ذلك، ويتوقع البعض أن تستعيد صناعة البترول نشاطها وطاقتها بنهاية القرن الحالى ، وهنا قد لا تجد صناعة البترول القوى البشرية المدربة الكافية لتلبية احتياجات المستقبل .

وتتطلب مواجهة المشاكل التى تفرضها هذه التحديات الثلاث ، جهودًا غير عادية ، خاصة فى ظل تدنى الأسعار .

كيف نواجه هذه الأوضاع ؟ :

أعتقد أن حل هذه المسألة ليس بالأمر الهين ، إذ يتطلب الحل تغيرات أساسية فى عدد من عقليات وأساليب إدارة العمل ، ولكى تتمكن شركات البترول من تحقيق أرباح ، ستظل واقعة تحت ضغوط مستمرة لتقليل تكاليف عمليات البحث والإنتاج فى نفس الوقت الذى تحاول فيه حكومات الدول المضيفة جذب المزيد من الاستثمارات ، ونوضح فيما يلى بعض الخطوات المقترحة لإيجاد حلول عملية ناجحة لمواجهة هذه التحديات :

١- ينبغى على المنظمات المتخصصة مثل الأوبك و الأوابك والجمعية الأمريكية لجيولوجيا البترول والجمعية الجيوفيزيقية للاستكشاف ، وجمعية مهندسى البترول وغيرها عقد اجتماعات لتبادل الآراء وتعصيف الأفكار حول الأمور ذات الاهتمام المشترك ، وأحد هذه الاهتمامات ينصب على دراسة سبل ترشيد وخفض التكاليف .

وتشجع هذه المؤتمرات على النقاش والفكر الخلاق بما يعود بالنفع على صناعة البترول، إن استمرار انخفاض الأسعار ، يعنى زيادة الحاجة إلى الابتكار ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لخفض التكاليف، وتحتاج صناعة البترول إلى مثل هذه المؤتمرات لمناقشة سبل نقل وتطبيق التكنولوجيا، وتناول العمل المشترك بين شركات البترول وشركات الخدمات لخلق علاقة قوية بما يعظم كفاءة العمل للاستفادة من التقدم العلمى الحديث .

٢- خلق نشاط عالمى مكثف لتطوير ونقل التكنولوجيا للاستفادة من التقدم الفنى والإنجازات التى يحرزها العلم بما يساعد على خفض التكاليف بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تحسين العمليات وتقليل المخاطر ، ويمكن أن نورد بعض الأمثلة فى هذا الصدد :

- استطاعت صناعة البترول من خلال استخدام طرق البحث السيزمى ثلاثى الأبعاد تقليل عامل المخاطرة المرتبط بعمليات الاستكشاف إلى حد كبير ، هذا ويعد استخدام البحث السيزمى رباعى الأبعاد من التكنولوجيات الجديدة التى من المنتظر أن يسفر تطبيقها عن تحقيق المزيد من الفوائد للصناعة البترولية خاصة إذا تم استغلال معلومات الخزانات المتوفرة.

- كما تم تحقيق تقدم علمى ملحوظ فى مجال تنمية الحقول ، فى عمليات الصيانة الوقائية ، والحفر الأفقى وتسهيلات الإنتاج وتقييم الاحتياطى وتقنيات الاستخراج ، وقد نجح هذا الأسلوب فى مصر كما نجح فى بلاد أخرى .

وتضع العديد من الدول المضيفة سياساتها فى مجال البترول والغاز، بحيث تسهل نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وتعظيم القدرة على المنافسة، وخلق فرص جديدة أمام الصناعة، وتساعد هذه الجهود فى تحقيق عمليات إنتاج بتكلفة تحافظ على استمرار تحقيق أرباح ، والمحصلة النهائية هى أن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة يؤتى ثماره فيقلل من مخاطر الاستثمار ويخفض تكاليف الإنتاج .

٣- ترشيد الاستهلاك المحلى فى الدول المنتجة والعمل على تشجيع استخدام الغاز الطبيعى ، ولم يبدأ استخدام الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة فى بلادنا إلا مؤخرًا ، ويساعد استخدام الغاز الطبيعى الدول المنتجة فى الشرق الأوسط على تحرير فائض أكبر من الزيت الخام للتصدير ، ويظهر هنا مجال جديد للابتكار التكنولوجى ، إذ أن كمية البترول التى يتم توفيرها من عمليات ترشيد الاستهلاك أو من التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى ، هى كميات تتوفر للسوق العالمى دون إقامة تسهيلات جديدة ودون تكبد استثمارات إضافية باهظة .

٤- مساعدة الدول الأفريقية والدول النامية الأخرى على إقامة بنية أساسية لاستخدام المزيد من الزيت والغاز بدلاً من الاعتماد على الأشجار والغابات لتلبية احتياجاتهم من الطاقة، ويعتبر معدل استهلاك الفرد من الطاقة فى هذه الدول أقل بكثير من المتوسط العالمى ، وتساعد زيادة استهلاك الزيت والغاز على تحسين أوضاع السوق

من خلال تقليل فائض البترول فى السوق العالمى كما يساعد فى الحفاظ على المساحات الخضراء بما يعود بالنفع على البيئة العالمية .

٥- الاهتمام بنظم مراقبة التكاليف ، ففى عصر يشهد انخفاضًا مستمرًّا فى الأسعار، يصبح لزامًا على شركات البترول والغاز الناجحة أن تبحث دومًا عن أساليب جديدة للعمل بما يقلل من التكاليف العامة ، فستمتلك شركات بترول المستقبل الناجحة وحدات عمل متخصصة فى الحفر والبحث السيزمى والأعمال الأخرى ، بحيث لا يقتصر دور هذه الوحدات على تقديم الخدمات للشركة الأم فقط بل يمتد عملها لتقديم الخدمات لعملاء آخرين وبذلك فإن هذه الوحدات ستظل تعمل "وقتًا كاملاً" بدلاً من بقائها عاطلة لبعض الوقت حين يتوقف نشاط الشركة الأم .

ومن ناحية أخرى فإن اتباع نظم المشاركة طويلة الأجل والتحالف مع الموردين الأساسين لتوفير خدمات نهائية (مشروعات تسليم مفتاح) وهى مشروعات تتكبد شركات البترول فى القيام بتنفيذها نفقات واستثمارات باهظة سيعود حتمًا بالنفع على الصناعة النفطية، حيث ستتوفر تلك الخدمات بأقل التكاليف الممكنة فى حين ستضارع أو تفوق فى جودتها المستويات الحالية .

وبإعادة تنظيم النظم المكتبية واتباع نظم المشاركة فى الخدمات المساعدة ، ستصبح شركات البترول قادرة على التركيز فى عمل ما تتقنه وهو اكتشاف كميات تجارية من البترول والغاز والعمل على تسويقها .

٦- تطوير نظم الإدارة بما يحقق أهداف العمل ، ويهدف هذا التطوير إلى تقدم العمل بصورة لم تكن لتتحقق من خلال استخدام التكنولوجيا وحدها ، وتساعد أساليب العمل المتطورة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحه من خلال تطبيق مفاهيم إدارية جديدة لنظم المشاركة والجودة الشاملة ، وتعمل هذه الأساليب على الإسراع بتنفيذ خطوات أخرى ، وتتمتع المؤسسات التى تربط نظم الإدارة بعناصر العمل بقدرة تنافسية عالية ، ويساعد تطبيق أساليب الإدارة الحديثة فى خفض التكاليف وزيادة القيمة المضافة للعمل دون إنفاق استثمارات باهظة .

وقد بدأت بعض الشركات فى قطاع البترول المصرى فى تطبيق نظم الجودة الشاملة وأخضعت نظم العمل للتحليل الدقيق مثل ما حدث فى العمليات الفنية .

٧- الدخول فى مشاركات تقوم على الثقة والتعاون المتبادل لتحسين ظروف العمل وزيادة وتطوير عمليات الاستكشاف، ويجب أن تتيح المشاركة الفرصة للمنافسة العادلة

بين الشركات لتقليل تكاليف البحث وإيجاد أسرع السبل وأنسبها لاكتشاف احتياطيات بديلة ، ويعتمد استمرار صناعة البترول فى القيام بدورها القيادى على مدى مشاركتنا فى تحمل عبء تطبيق التكنولوجيا الحديثة وحماية البيئة ومواجهة التحديات الأخرى التى أمامنا ، فيجب عقد مشاركة طويلة الأجل بين المنتجين والمستهلكين ، إذ أن مشروعات البترول والغاز بطبيعتها تستلزم استثمارات ضخمة لا تحقق عائدًا قبل مضى سنوات عديدة تتميز بثبات الأسعار .

لقد أصبح نظام المشاركة والتحالف على مستوى العالم وسيلة شائعة لخفض التكاليف وتقليل المخاطر ، ومن خلال هذه المشاركة يتم إعادة صياغة العلاقة بين الشركات والموردين والمقاولين ، فيتحول الاهتمام ، فى ظل المشاركة ، من علاقة العميل والمورد إلى الاهتمام بالجودة الشاملة وتكلفة العمل الإجمالية، وبذلك يستفيد جميع الأطراف من خفض إجمالى التكاليف واستبعاد العمليات عديمة القيمة التى تتخلل مراحل العمل ، وتظهر أهمية المشاركة والتعاون الدولى فى صناعة الغاز بصفة خاصة ، إذ يتطلب الأمر توحيد الجهود ، بين المنتجين والمستهلكين والدول التى تمر عبرها خطوط الغاز ، لتقليل المخاطرة وتأمين استمرار الإمداد بالغاز .

وبدون المشاركة فى الخبرات تصبح العديد من المشروعات الكبرى غير اقتصادية ، وهناك بعض الأمثلة على هذا التعاون الدولى :

- المشاركة فى الاستثمار فى عمليات البحث والتنمية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وقد أتاح هذا التعاون لصناعة البترول الدخول فى المناطق الوعرة والعمل فى المياه العميقة الأمر الذى لم يكن ممكنًا دون التعاون الفنى بين عدة أطراف، وتشارك حاليًا عدة شركات بالتكنولوجيا والموارد ونظم العمل والعمالة لتنمية التراكيب البحرية الصغيرة، وتقليل تكاليف البحث بما يشجع الاستكشاف فى المياه العميقة البعيدة والتى كان يتم تجنبها من قبل .

- تكثيف تجمعات شركات البحث لدعم التعاون بين المستثمرين والأطراف الأخرى وإحلال التعاون التنافسى بدلاً من التنافس الحر .

٨- تكامل الخدمات ، أدت الرغبة فى خفض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء دون المخاطرة بجودة العمل إلى اتجاه عدد من شركات البترول إلى نظام تكامل الخدمات ، فقديمًا كان التعاقد على كل جزئية من مراحل العمل وحدها هو الاتجاه السائد وعادة ما يؤدى هذا الاتجاه (تجزئة العمل) إلى زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة التعاقدات وزيادة الأعمال المكتبية والمستندية وإجراءات الحصول على التصاريح كما تؤدى إلى

زيادة الخدمات المساعدة المطلوبة ، كما أن هذا الاتجاه يؤدى إلى زيادة احتمالات خلق مشاكل نتيجة للتداخل بين المقاولين الذين يتولون العمل فى مراحله المختلفة ، ولذلك فبدلاً من التعاقد على تنفيذ جزئية واحدة من العمل ، يمكن لشركات البترول والغاز أن تقوم بتجميع هذه الأعمال والتعاقد مع عدد محدود من الموردين لتنفيذ حجم أكبر من الأعمال وتقليل التداخل بينها ، ويؤدى ذلك إلى خفض النفقات وتغيير نمط العلاقة بين شركات البترول والمقاولين بعقد تحالف مشترك وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد .

إن نظام تكامل الخدمات ليس بأمر جديد فقد بدأت بعض الشركات فى اتباع هذا النظام منذ عدة سنوات ، فعلى شركات الخدمات توحيد مواردها لمواجهة التحديات التى تفرضها عوامل السوق وجمع أنشطتها لتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات التى تقدمها وبما يحقق مكاسب لكل الأطراف .

وتظهر أهمية هذا التكامل فى مشروعات تسليم المفتاح ، وأعتقد أنه ليس ببعيد ذلك اليوم الذى تقوم فيه شركات البترول بطرح مشروعات تسليم مفتاح لعمليات تنمية الحقول والحفر، واستكمال الآبار، وسيكون لكل نصيبه فى المحصلة النهائية حين يتقاسم الجميع فى العمل والجزاء ، فبدلاً من أن يعاقب المقاول على تقصيره فى العمل ، سيكون شريكاً لشركة البترول ، يحافظ على الأداء ويترقب النتائج ، وكما ذكرنا من قبل فقد بدأ بالفعل ظهور مثل هذه الترتيبات فى بعض أنحاء أمريكا الشمالية وعلينا أن نشجع هذا العمل ونشره فى أنحاء أخرى من العالم .

٩- العمل على الوصول إلى سعر مُنصِف للغاز يتناسب مع مايوفره من مزايا بيئية ، وفى الوقت الذى تحاول فيه بعض الدول الصناعية فرض ضرائب باهظة على البترول الخام ومشتقاته ، بحجة أنه يلوث البيئة الهوائية والمائية ، وعلى الرغم من أن صناعة البترول ترفض ما يدعيه البعض من أن البترول هو أكثر أنواع الوقود الأحفورى تلويثا للبيئة ، يجب أن يتم تسعير الغاز - أقل أنواع الوقود الأحفورى تلويثا للبيئة - بسعر تفضيلى عن باقى أنواع الوقود الأخرى .

إن أسعار الغاز الحالية، مقارنة بأسعار البترول ، أسعار غير منصفة سواء على أساس المحتوى الحرارى أو المزايا البيئية التى يتمتع بها الغاز ، فهو وقود " صديق للبيئة " كما يطلق عليه ويتمتع بكفاءة عالية ، وله تركيبة ذات خصائص كيميائية وفيزيائية فريدة تساعد فى زيادة الطلب العالمى عليه كمصدر للطاقة ، إذ تقل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون الناتجة عن احتراقه كما أن حالته الغازية تساعد على تحقيق الاختلاط المطلوب بالهواء ، كل هذه المزايا ، بالإضافة إلى الأسعار التنافسية ، أدت إلى انتشار استخدام

الغاز فى بعض المناطق التى تهتم بالبيئة .

إن وضع المزايا البيئية للغاز فى الاعتبار عند تسعيره يؤدى إلى تحسين اقتصاديات مشروعات الغاز حتى وإن ظلت أسعار البترول على حالها من التدنى .

١٠- العمل على إقامة سوق عالمى للغاز ، إذ لا يوجد حتى الآن سوق عالمى للغاز مثل سوق البترول ، هناك اليوم عددًا محدودًا من الأسواق التى نستطيع من خلالها حصر الحركة التجارية لتداول الغاز على المستوى الإقليمى فى عدة مناطق :

- من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام خطوط أنابيب لنقل الغاز .

- من دول الاتحاد السوفيتى السابق إلى دول أوروبا الغربية باستخدام خطوط أنابيب لنقل الغاز .

- من دول آسيا وأستراليا المنتجة للغاز إلى اليابان باستخدام الناقلات البحرية لنقل الغاز السائل .

- من دول الخليج العربى إلى اليابان وكوريا باستخدام ناقلات خاصة لنقل الغاز السائل ، ومن المتوقع أن تنشط التجارة فى هذه المنطقة بصورة ملحوظة بعد الكشف عن العديد من الإحتياطيات الغازية فى دولة قطر مما يسمح بتصدير فائض الغاز إلى الهند والصين مستقبلاً .

- من شمال أفريقيا إلى غرب أوروبا عبر البحر المتوسط حيث يتم نقل الغاز الطبيعى والسائل .

ولكن كل هذه أسواق مفككة تتكون من عدد من الاتفاقيات الثنائية بما يعنى أن الغاز لازال سلعة إقليمية ، ولكل من هذه الأسواق سمته الخاصة من استقلالية نسبية ، وتمويل مستقل ، وكذلك وسائل نقل وإمداد مختلفة ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الأسواق الإقليمية ليست بمعزل عن بعضها البعض، إذ أن كل سوق يؤثر ويتأثر بما يحدث بالأسواق الأخرى، فهم جميعًا يتقاسمون نفس الظروف والاهتمامات البيئية والتى يبرز من خلالها الدور الفعال الذى يلعبه الغاز فى المحافظة على البيئة .

وتعد هذه الاهتمامات المشتركة أحد أهم العوامل التى تساهم فى خلق سوق عالمى موحد للغاز .

إما كسلعة عالمية فيعتبر الغاز فى مرحلة النمو مقارنة بسوق البترول الذى استطاع خلق سوق عالمية ناضجة تعدى عمرها أكثر من ٤٠ أو ٥٠ عامًا من الإنجازات ،

وعلى الرغم من أن الغاز يتميز بسمات معينة ومتطلبات خاصة من ناحية النقل وطرق المعالجة إلا أن صناعة الغاز يمكن أن تستفيد من دراسة سوق البترول وتتعلم منها، لتجنب الصعاب التى قد تهدد استقرارها ، وتساعد هذه الدراسة فى الإسراع بعملية إيجاد سوق عالمية موحدة للغاز .

الخلاصة :

لقد استطاعت صناعة البترول أن تستفيد من الدروس العديدة التى مرت بها خلال العقد الماضى ، فعملت الدول المنتجة وشركائها على إزالة العقبات التى تعترض سير العمل للاستفادة من الابتكارات الحديثة والبقاء قادرة على المنافسة .

ومازال مستقبل صناعة البترول يعتمد على كيفية مواجهتنا للتحديات ومدى تعاوننا واستخدامنا للتكنولوجيا ، كما يعتمد على مدى اتباعنا للنظم الإدارية السليمة لتنفيذ التغيرات اللازمة وإدارة الموقف لصالحنا ، ويقينى أن المستقبل يحمل لنا فرصًا طيبة .